الوساطة المتعثّرة

السعودية وحلم الدور الوظيفي

مركز طوى للدراسات ـ وحدة الأبحاث

تشهد المملكة السعودية تحت سلطة محمد بن سلمان تحولًا جذريًا في سياستها الخارجية، وانتقالًا من نهج الحذر والحفاظ على الوضع الراهن إلى نهج استباقي وتدخلي يسعى لجعل السعودية لاعبًا أساسيًا لا غنى عنه في غرب آسيا. تسعى الرياض لاستغلال ثقلها الديني والاقتصادي، والدعم السياسي من حلفاء كبار مثل الولايات المتحدة (خاصة في عهد ترامب)، للعب دور الوسيط في النزاعات الإقليمية، من أزمة الخليج إلى العلاقات الأمريكية الإيرانية، ومرورًا بالسودان وسوريا. فما هي الفرص التي تمكّن ابن سلمان من لعب هذا الدور، وكذلك العوائق الهيكلية والتحديات التي تواجهه، سواء على الصعيد العربي أو الدولي؟

يجدر إلفات الانتباه إلى أن السياسة الخارجية السعودية لم تعد كما كانت عليه في العقود الماضية. لطالما كانت السعودية "قوة صامتة" تعمل من خلال مؤسسات إقليمية مثل مجلس التعاون الخليجي، ومنظمة التعاون الإسلامي، وتفضل الحلول الخلفية، والتحالفات التقليدية، والدبلوماسية غير المباشرة. اليوم، بفعل رؤية إبن سلمان الاقتحامية، تبرز السعودية كـ"قوة متوثّبة" طمعًا في رسم خارطة المنطقة. هذا التحول مدفوع بعاملين رئيسيين: أولاً، الحاجة الماسة لبيئة إقليمية مستقرة لضمان نجاح "رؤية 2030" الاقتصادية الطموحة. ثانيًا، الإرادة السياسية المركزة في يد إبن سلمان، والتي تتيح له اتخاذ قرارات

جريئة كانت تعد في السابق مستحيلة بسبب مقتضيات التوافق داخل العائلة المالكة.

تنطلق هذه الدراسة من فرضية أنّ ابن سلمان، الحاكم الفعلي في المملكة السعودية، يحاول أن يحسم تحوّل السعودية من "دولة ريعية حليفة لأميركا" إلى "قوةٍ إقليمية وسطى" تستخدم ثقلها الاقتصادي ـ الطاقي والديني، ومعه غطاء إدارة ترمب الثانية، للعب دور الوسيط في أزمات الإقليم: بين واشنطن وطهران، وفي مسارات سوريا ـ لبنان، والسودان، واليمن، وغيرها.

وتنقسم الدراسة إلى محاور مترابطة، مع الاستناد إلى دراسات حديثة قدر الإمكان، وصولًا الى سيناريوهات مستقبل الدور السعودي، في ضوء ديناميكات الحراك السياسي والفرص التي يمكن أن تنشأ في سياق النشاط الدبلوماسي السعودي إقليميًا ودوليًا.

أسس الطموح السعودي ـ دوافع وإمكانيات الدور الإقليمي

لفهم جرأة التحرك السعودي، يجب تحليل الأدوات التي تمتلكها الرياض والدوافع التي تحركها.

الثقل التاريخي والديني (السلطة الناعمة):

أ ـ خدمة الحرمين الشريفين: تتمتع الجزيرة العربية، الخاضعة في مساحة شاسعة منها لسيادة المملكة السعودية، بمكانة فريدة بصفتها حاضنة لأقدس موقعين في الإسلام، أي بيت الله الحرام في مكة المكرمة وروضة النبي محمد صلى الله عليه وآله في المدينة المنورة، مما يمنحها نفوذًا روحيًا يشمل أكثر من مليار مسلم. هذه الهيبة الدينية يمكن تحويلها إلى نفوذ سياسي، خاصة في قضايا الوساطة التي تتطلب ثقة الأطراف.

ب ـ زعامة العالم السني: تاريخيًا، كانت المملكة السعودية المنافس الرئيسي للحواضر السنية الكبرى في مصر وتركيا، ولاحقًا إيران ولكن على قاعدة

التباين المذهبي. هذا الموقع يمنحها شرعية تمثيل كتلة سنية كبيرة، الذي يستخدم كورقة ضغط في ملفات عربية وإسلامية وحتى دولية.

ج ـ القوة الإقتصادية (أداة الإغراء والضغط):

ـ رؤية 2030 وصندوق الاستثمارات العامة: لم تعد السعودية تعتمد فقط على النفط. فصندوقها السيادي الضخم أصبح أداة دبلوماسية قوية قادرة على تقديم استثمارات ومساعدات اقتصادية لدول في أزمة (مثل باكستان ومصر والسودان وسوريا ولبنان) مقابل مواقف سياسية أو دور وساطة.

ـ قوة الطاقة: على الرغم من التحوّل الاقتصادي، لا تزال السعودية أكبر مصدر للنفط في العالم، وقدرتها على التأثير على أسواق الطاقة العالمية تمنحها نفوذًا كبيرًا في عواصم القرار العالمية، وخاصة واشنطن.

د ـ الإرادة السياسية ومركزة السلطة:

ـ صنع القرار السريع: على عكس النظام السابق الذي كان يتطلب توافق الأمراء الكبار عبر ما كان يعرف بـ "مجلس العائلة"، يسيطر محمد بن سلمان على مفاصل القرار السياسي والأمني والاقتصادي، من دون الرجوع إلى أمراء أخرين كبار أو صغار. وهذا يسمح له بالتحرّك بسرعة وسريّة، الأمر الذي تتطلبه الوساطات الناجحة.

ـ الغطاء الأمريكي (عامل ترامب): وصف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب محمد بن سلمان في لقائه في 18 نوفمبر 2025 بـ"ملك المستقبل" وقدم له دعمًا سياسيًا غير مسبوق. هذا الدعم أعطى الرياض شعورًا بالحصانة وشجعها على تبني سياسات أكثر جرأة، معتقدة أن واشنطن ستقف إلى جانبها مهما حدث.

من معادلة "النفط مقابل الحماية" إلى رؤية 2030

العصر الذهبي للمعادلة (1945 - 1990)

بعد الحرب العالمية الثانية، كانت الولايات المتحدة تبحث عن مصادر موثوقة للطاقة، وكان الملك عبد العزيز يبني دولته الفتية ويحتاج إلى حليف قوي يضمن له الحماية. الاتفاق الضمني بين ابن سعود وروزفلت كان مثاليًا للطرفين. حصلت واشنطن على امتيازات نفطية ضخمة عبر شركة "أرامكو" وضمنت تدفق البترول بأسعار معقولة. في المقابل، حصلت الرياض على الدعم السياسي والعسكري الأمريكي الذي رسّخ مكانتها الإقليمية.

في اللقاء الذي جمع ابن سعود وروزفلت على باخرة كوينسي في 14 فبراير سنة 1945، تقدّم الجانب الأميركي بطلب وساطة السعودية في القضية الفلسطينية، وكان روزفلت، بحسب روبرت ليسي، يعتقد أن البريطانيين يسيئون التعامل مع هذه القضية، وأن جماعات الضغط اليهودية في الولايات المتحدة تُضخّم الحاجة إلى وطن قومي لليهود ليصبح قضية سياسية رئيسية[1].

خلال هذه الفترة، كان الدور السعودي في النظام العربي محافظًا بالفعل، حيث عمل كـ"صانع استقرار" موازِن للتيارات القومية والثورية، لا سيما في عهد جمال عبد الناصر في مصر. وبلغت هذه المعادلة ذروتها خلال حرب الخليج عام 1991، عندما تحالفت الولايات المتحدة مع السعودية لتحرير الكويت، في تطبيق مباشر للشق الأمني (الحماية) من الاتفاقية[2].

بداية التصدعات (2001 - 2015)

بدأ الشرخ في هذه العلاقة مع هجمات 11 سبتمبر 2001. فضلوع 15 سعوديًا من أصل 19 خاطفًا لطائرات مدنية ضربت نيويورك، عرّض العلاقة لضغوط هائلة في الولايات المتحدة، وبدأت الثقة تتآكل. تلا ذلك الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، والذي رفضته الرياض، مما أدى إلى فراغ أمني زاد من نفوذ

[1] Robert Lacy, The Kingdom, Fontana, London, 1982, p.271ff

[2] Rachel Bronson, Thicker than oil : America's uneasy partnership with Saudi Arabia, Oxford ; New York : Oxford University Press, 2006, pp.3, 40, 70

إيران، المنافس اللدود للسعودية، وهو ما عدّته الرياض تقصيرًا أمريكيًا في توفير الأمن الموعود.

مع اندلاع الربيع العربي عام 2011، اتسعت هوّة الخلاف. رأت الرياض في الثورات الشعبية تهديدًا وجوديًا لأنظمة الحكم التقليدية، بينما أبدت واشنطن تعاطفًا في البداية مع التطلعات الديمقراطية للشعوب. شعر حكّام السعودية بأن الولايات المتحدة لم تعد ضامنًا موثوقًا لأمنهم، وأنها بدأت "تميل إلى آسيا" وتقلل من التزامها بالمنطقة.

نهاية المعادلة القديمة وبداية تحول استراتيجي

مع صعود محمد بن سلمان، بدأت مرحلة جديدة تمامًا، لم تعد ترتكز على المعادلة التقليدية، ويمكن تلخيص معالم عهد ابن سلمان في ثلاثة محاور رئيسية:

ـ التحول الاقتصادي (رؤية 2030): جوهر هذه الرؤية هو التنويع الاقتصادي والابتعاد عن الاعتماد الكلي على النفط. هذا يعني أن السعودية لم تعد ترغب في أن تكون مجرد "محطة بنزين" للعالم. وبذلك، يفقد جزء "النفط" من المعادلة أهميته النسبية كأداة سياسية وحيدة، ويصبح جزءًا من اقتصاد أكثر تنوعًا وقوة. ومع أن هذا الجزء بقي أساسيًا في بنية الاقتصاد الوطني ومصدرًا رئيسًا في ايرادات الموازنة السنوية (نحو 60% في الحد الأدنى)، فإن وعد التحرر من "النفط" بحلول عام 2020 بحسب تصريح سابق لابن سلمان، لا يزال بعيدًا، وليس هناك من مؤشر على إمكانية تحققّه في المدى المنظور.

ـ سياسة خارجية أكثر استقلالية وحزمًا: لم تعد السعودية تنتظر الإشارة الخضراء من واشنطن لتحريك سياستها. التدخل العسكري في اليمن عام 2015، والمقاطعة الدبلوماسية لقطر في يونيو 2017، وقرارات الطاقة داخل أوبك+ التي أثارت غضب إدارة بايدن، كلها مؤشرات على دولة تسعى لفرض أجندتها الإقليمية بنفسها، حتى لو اختلفت مع المصالح الأمريكية قصيرة المدى.

ـ تنويع الشركاء الاستراتيجيين: ركّزت الرياض بشكل متزايد على بناء علاقات قوية مع قوى عالمية أخرى. أصبحت روسيا شريكًا أساسيًا في إدارة أسواق النفط عبر "أوبك+". وعززت السعودية علاقاتها مع الصين لتصبح أكبر شريك تجاري لها، وانضمت إلى منظمة "بريكس" (قبل أن تنسحب لاحقًا تحت ضغط الولايات المتحدة)، وهي خطوات رمزية وعميقة تهدف إلى تقليل الاعتماد الحصري على الولايات المتحدة في المجالات الأمنية والاقتصادية.

وكخلاصة أوليّة، لم تعد معادلة "النفط مقابل الحماية" هي الإطار الذي يحكم العلاقة السعودية الأمريكية. فقد تحولت إلى شراكة استراتيجية أكثر تعقيدًا، وتعتمد بدرجة أساسية على تقاطع المصالح. لم تعد السعودية مجرد "عميل" أمني، بل أصبحت لاعبًا إقليميًا يسعى لصوغ مصيره الخاص، مدفوعًا برؤية طموحة للمستقبل وإدراك عميق بأن العالم لم يعد أحادي القطب كما كان في عام 1945.

السياق البنيوي للدور السعودي في عهد محمد بن سلمان

1 ـ من "الدولة الحليفة" إلى "القوة الوسطى"

لمدة سبعين عامًا تقريبًا، عملت معادلة النفط مقابل الحماية كأساس للتحالف، حيث ضمنت السعودية إمدادات نفط مستقرة للغرب، مقابل مظلة أمنية أمريكية تحميها من التهديدات الإقليمية. لكن هذا النموذج لم يكن ثابتًا، بل شهد تطورات وتصدعات كبيرة، وصلت إلى نقطة تحول جذرية في عهد محمد بن سلمان.

ويمكن تلخيص أبرز ثلاثة تحوّلات رئيسية في عهد ابن سلمان:

ـ نزعة هجومية ثم تصحيحية في السياسة الخارجية (الحرب في اليمن، الأزمة مع قطر، حصار لبنان..ثم عودة إلى التهدئة والانفتاح)[3].

[3] The "New" Saudi Arabia: Hedging and Detente in Saudi Foreign Policy, The Institute for National Security Studies, January 2024; https://shorturl.at/1YWBz

ـ ربط السياسة الخارجية بمشروع داخلي ضخم هو "رؤية 2030"، بما يفرض الحاجة إلى بيئة إقليمية مستقرة لجذب الاستثمار وتطوير السياحة والتكنولوجيا[4].

ـ محاولة بناء صورة "قوة وسطى" تنوّع شراكاتها (أميركا، الصين، روسيا، أوروبا) بدل الارتهان لمحور واحد[5].

2 ـ القوة الناعمة وصناعة الصورة

دراسات حديثة ترى أن القوة الناعمة باتت أداة رئيسية في السياسة الخارجية السعودية (الاستثمار في الرياضة، الثقافة، الترفيه، الدبلوماسية العامة)، بهدف تحسين الصورة بعد أزمات مثل مقتل خاشقجي والحرب في اليمن، وحملة الريتز، واختطاف رئيس حكومة لبنان وإرغامه على الاستقاله من منصبه من الرياض، وتعزيز شرعية الدور الإقليمي الجديد[6].

3ـ إعادة التموضع الإقليمي بعد 2019–2023

ـ الانسحاب الأميركي التدريجي من غرب آسيا، والحرب في أوكرانيا، والتوتر الأميركي ـ الصيني؛ كلها دفعت الرياض إلى تنويع الشراكات وممارسة سياسة "التحوّط" بدل الاصطفاف الصلب[7].

ـ الهجمات على أرامكو (2019) وما تلاها أقنعت حكام السعودية بأنّ الاعتماد الأمني الكامل على واشنطن مكلف، ما مهّد لسياسة تهدئة مع إيران، والانفتاح على دمشق، وترتيب البيت الخليجي[8].

---

[4] Arva Saeed, SAUDI ARABIA'S FOREIGN POLICY SHIFT: VISION 2030 AND BEYOND, May 2025; https://www.researchgate.net/publication/393076755_SAUDI_ARABIA'S_FOREIGN_POLICY_SHIFT_VISION_2030_AND_BEYOND

[5] Dr. Abdulaziz Sager, Saudi Arabia's Diplomacy and the Changing World Order, 03 June, 2025 Gulf Research Center; https://www.grc.net/single-commentary/232

[6] KATARZYNA CZORNIK, New Dimensions of Saudi Arabia's Soft Power, Croatian Political Science Review, Vol. 62, No. 2, 2025; https://hrcak.srce.hr/file/487502?

[7] The "New" Saudi Arabia: Hedging and Detente in Saudi Foreign Policy, op.cit

[8] Iran and Saudi Arabia agree to resume ties in talks brokered by China, Reuters, March 10, 2023; https://shorturl.at/L7z3t

بهذا المعنى، فإن البيئة البنيوية (تحوّل النظام الدولي، ضغوط الداخل، مشروع 2030) تخلق حافزًا قويًا لأن تتقمّص السعودية دور الوسيط والمهدّئ لا الطرف المتورّط في الحروب، كما فعلت في السنوات الأولى من عهد سلمان.

ملامح "دبلوماسية الوساطة" السعودية في العقد الأخير

1- الاتفاق السعودي - الإيراني (بكين 2023) كنقطة انعطاف

في 10 مارس 2023، أعلنت السعودية وإيران استئناف العلاقات الدبلوماسية وإعادة فتح السفارات، في اتفاق وُقّع في بكين تحت رعاية صينية. الاتفاق تضمّن إعادة تفعيل اتفاقية أمنية موقّعة عام 2001، والالتزام باحترام سيادة الدول وعدم التدخّل في شؤونها[9].

رمزيًا، عكس الاتفاق انتقال السعودية من موقع "الخصم" إلى موقع "الشريك في ترتيبات أمنية إقليمية"، ولو هشّة، ومهّد لتخفيف التصعيد في اليمن والخليج. لكنه في الوقت نفسه كشف محدودية الرياض كوسيط مستقل: فالدور الوسيط كان للصين، بينما كانت السعودية أحد طرفي النزاع، وليست وسيطًا خارجيًا.

مع ذلك، تستخدم الرياض هذا الاتفاق اليوم كرصيدٍ تفاوضي أمام واشنطن وطهران على السواء: فهي الدولة الخليجية الوحيدة التي تمتلك خطوط اتصال فاعلة مع العاصمتين معًا.

في النتائج، تسعى السعودية للعب دور الوسيط بين خصميها اللدودين. الهدف هو منع حرب مدمرة في المنطقة تهدّد "رؤية 2030"، وفي الوقت نفسه ضمان ألا تؤدي أي صفقة نووية إلى تقوية إيران على حساب السعودية. نجحت الرياض في فتح قنوات اتصال سرية مع طهران، مما أدى إلى الاتفاق التاريخي الذي توسطت فيه الصين عام 2023 لاستعادة العلاقات الدبلوماسية، وهي خطوة أعادت للسعودية بعضًا من بريقها الدبلوماسي.

[9] A year ago, Beijing brokered an Iran-Saudi deal. How does détente look today?, Atlantic Council, March 6, 2024; https://www.atlanticcouncil.org/blogs/iransource/iran-saudi-arabia-china-deal-one-year/

ملف سوريا ولبنان

سوريا: من المقاطعة إلى قيادة "العودة العربية"

في مايو 2023، استضافت جدة قمة الجامعة العربية التي شهدت عودة النظام السوري السابق برئاسة بشار الأسد إلى مقعده بعد 12 عامًا من التعليق[10]. بعد ذلك عُيّن أول سفير سعودي في دمشق منذ 2012، في إشارة إلى تطبيع تدريجي للعلاقات[11].

بعد سقوط بشار الأسد في 8 ديسمبر 2024، برزت السعودية كأحد أبرز اللاعبين العرب في "سوريا الجديدة"، مستضيفة وزير خارجية الحكومة الجديدة، وفرض نفسها شريكًا رئيسيًا في إعادة الإعمار وتأمين عودة سوريا إلى الإقليم بشروط تقلّص النفوذ الإيراني[12].

في هذا الملف، تبدو الرياض أقرب إلى "قوة موازنة" في مقابل تركيا، وربما يذهب البعض الى وصفها بـ "قائد تسوية عربية" منها إلى وسيطٍ محايد: فهي تعيد تشكيل البيئة السورية بما يخدم مصالحها (مكافحة الكبتاغون، الحد من نفوذ طهران، فتح أسواق جديدة لرأس المال السعودي، موازنة النفوذ التركي والقطري).

لبنان: من القطيعة إلى إعادة الانخراط المشروط

شهدت العلاقات السعودية ـ اللبنانية توترًا حادًا منذ 2021 (طرد السفير، حظر الواردات)، على خلفية انتقادات لبنانية للحرب في اليمن، وتنامي نفوذ حزب الله. وجاء قرار الرياض على خلفية تصريحات لوزير الاعلام اللبناني جورج

---

[10] The Arab Regional Order and Assad: From Ostracism to Normalization, Arab Reform Initiative, 14 June, 2023; https://www.arab-reform.net/publication/the-arab-regional-order-and-assad-from-ostracism-to-normalization

[11] Saudi Arabia appoints first ambassador to Syria since 2012, AP, May 26, 2024; https://shorturl.at/EBMUK

[12] How the easing of sanctions is aiding Syria's path back into the Arab fold, Arab News, 09 June, 2025; https://arab.news/24j4d

قرداحي بُثت في 26 أكتوبر 2021 ، لكنها سُجلت في 5 أغسطس من العام نفسه، أي قبل تشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة في 10 سبتمبر. وفيما يتعلق بالحرب على اليمن، أشار قرداحي إلى أن "الوقت قد حان لوقف هذه الحرب لأنها عبثية"، وأن أنصار الله "يدافعون عن أنفسهم في مواجهة عدوان خارجي". وفي 27 أكتوبر 2021، أصدرت وزارة الخارجية السعودية بيانًا مقتضبًا أعربت فيه عن "أسفها" لهذه التصريحات "المسيئة"، وأعلنت أن السفير السعودي لدى لبنان قدّم خطاب احتجاج رسمي إلى وزارة الخارجية اللبنانية. كانت السعودية تتوقع أن يستقيل قرداحي طواعيةً، أو أن يُجبر على الاستقالة؛ كما حدث مع وزير الخارجية اللبناني السابق شاربل وهبة، الذي استقال في مايو 2021 بعد أن صرّح خلال مقابلة بأن دول الخليج تقف وراء صعود ما يُسمى بتنظيم الدولة الإسلامية[13].

ولكن بعد الحرب الإسرائيلية على لبنان في سبتمبر 2024، وانتخاب جوزيف عون رئيسًا للجمهورية في مطلع 2025 بدعم سعودي وغربي، بدأت الرياض مسار إعادة انخراط اقتصادي ـ سياسي مشروط بكبح نفوذ حزب الله[14]. وأكملت تدخلها في اجبار حلفائها من النواب والوزراء على انتخاب نواف سلام رئيسًا للحكومة بعد أن كان التوافق على اعادة انتخاب نجيب ميقاتي.

السعودية هنا ليست وسيطًا بين أطراف لبنانيين فحسب، بل طرفًا رئيسيًا في معادلة توازن القوى الداخلية، بربط المساعدات والاستثمار بإعادة تشكيل ميزان القوى في مواجهة حزب الله وحلفائه. لقد ذهبت الرياض إلى أبعد من مجرد تأمين حصة لها في "العهد الجديد"، وإنما أيضًا الانخراط في مواجهة مع مكوّن

[13] Saudi Arabia's Third "Shock and Awe" Move in Lebanon, Arab Center, Washington DC, November 9, 2021; https://arabcenterdc.org/resource/saudi-arabias-third-shock-and-awe-move-in-lebanon

[14] Lebanon's parliament elects army commander Joseph Aoun as president, ending a 2-year deadlock, AP, January 10, 2025; https://shorturl.at/D5iiA

لبناني، بإصرارها على نزع سلاح حزب الله وإن أدى ذلك الى "حرب أهلية"، كما نقل عن الموفد السعودي الى لبنان الأمير يزيد بن فرحان[15].

السودان: منصة جدة وحدود الوساطة

مع اندلاع الحرب بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في أبريل 2023، لعبت السعودية دورًا بارزًا في عمليات إجلاء الأجانب، ما منحها رصيدًا إنسانيًا[16].

استضافت السعودية جولتين من المحادثات بين الجيش وقوات الدعم السريع في جدة. هذا الدور يهدف إلى منع حميدتي من تحقيق انتصار لمصلحة الامارات، فيما المعلن هو منع انهيار دولة مجاورة، وتجنب تدفق اللاجئين والمسلحين، وتأمين الجانب الشرقي للبحر الأحمر. كان نجاح السعودية، لو حصل، سوف يعزز صورتها كقوة استقرار إقليمية.

وفي مايو 2023 أطلقت السعودية مع الولايات المتحدة "منبر جدة" الذي أسفر عن إعلان مبادئ لحماية المدنيين "إعلان جدة"، ومحاولات متكررة لوقف إطلاق النار، لكنها انهارت بسبب عدم التزام الأطراف[17].

لاحقًا، تراجعت فعالية منصة جدة مع انتقال ثقل الوساطة إلى مسارات أخرى (القرن الإفريقي، الاتحاد الإفريقي، مبعوثين أمميين)، ومع اتهامات لبعض القوى الإقليمية (خصوصًا الإمارات) بتغذية النزاع عسكريًا[18].

---

[15] يزيد بن فرحان عن الحرب الأهلية في لبنان: فلتكن، بيروت ريفيو، 19 أغسطس، 2025، الرابط: https://beirutreview.net/post/374

[16] Saudi Arabia chooses sides in Sudan's civil war, Responsible Statecraft, April 03, 2025; https://responsiblestatecraft.org/sudan-2671662242/

[17] Jeddah Declaration of Commitment to Protect the Civilians of Sudan, Reliefweb, May 11, 2021; https://reliefweb.int/report/sudan/jeddah-declaration-commitment-protect-civilians-sudan

[18] Saudi Arabia chooses sides in Sudan's civil war, Responsible Statecraft, op.cit

دراسة حديثة عن "دبلوماسية المنافذ" السعودية تصنّف السودان كأحد أبرز ميادين "الوساطة السعودية المتعدّدة الأدوار": وسيط، ومستثمر، وعضو في "الرباعية" الإقليمية، ما يجعل حيادها موضع تساؤل[19].

اليمن: الوسيط ـ الخصم

وهو الملف الأكثر تعقيدًا، فالسعودية ليست وسيطًا محايدًا، بل طرفًا في الصراع. ومع ذلك، فإنها تقود جهود الوساطة للوصول إلى حل سياسي، خاصة بعد التكاليف البشرية والمادية الهائلة للحرب. الوساطة هنا تأتي من "موقع القوة"، حيث تحاول الرياض فرض شروطها التي تضمن ألا يتحول اليمن إلى قوة منافسة في معسكر المقاومة ومناهضة للمشروع الأميركي في المنطقة.

في اليمن، يتجسّد التناقض بوضوح على النحو الآتي:

ـ السعودية طرف مباشر في الحرب منذ 2015، وقائد للتحالف العسكري.

ـ في الوقت نفسه، استضافت السعودية مفاوضات وهدنات مع صنعاء (حركة أنصار الله)، ولاحقًا دعمت مسار المبعوث الأممي لوقف الحرب وإطلاق عملية سياسية، وطرحت نفسها ضامنًا لأي اتفاق مستقبلي. وهذا ما رفضته حكومة صنعاء التي تمسّكت بموقفها من السعودية كطرف رئيس في العدوان على اليمن.

دراسة متخصصة توضح كيف أن تعدّد أدوار السعودية (قوة عسكرية، ممول، وسيط) جعل من الصعب النظر إليها كوسيط محايد، رغم أهميتها اللوجستية والسياسية في أي حل[20].

غطاء ترمب الثاني ومعادلة الاتفاق الدفاعي

---

[19] Saudi Arabia's Niche Diplomacy: A Middle Power's Strategy for Global Influence, MDPI, 10 May, 2025; https://www.mdpi.com/2673-4060/6/2/65?utm

[20] The Elephant in the Room: How Saudi Arabia's Multiple Roles in Yemen Influence Mediation Efforts, XCEPT, 11th December 2024; https://shorturl.at/RXaMA

1 ـ المسار الدفاعي ـ التطبيعي

تقارير في 2024 تحدّثت عن مسودة معاهدة دفاعية أميركية ـ سعودية "شبيهة بمعاهدة أميركا ـ اليابان"، مع اتفاق تعاون دفاعي تنفيذي، مقابل خطوات سعودية نحو التطبيع مع الكيان الاسرائيلي واتفاق نووي مدني[21].

تعثّر هذا المسار بفعل الحرب في غزة والاعتراض الشعبي العربي، ثم أعلن في أواخر 2024 أن السعودية تخلّت عن السعي لمعاهدة دفاع رسمية بسبب اشتراط الكونغرس ربطها بالتطبيع، مكتفيةً بمذكرة تعاون عسكري أقل إلزامًا[22].

في 2025 عاد ملف الاتفاق الدفاعي الى الواجهة مع إدارة ترمب الثانية؛ ولا سيما مع زيارة ابن سلمان الى واشنطن في 18 نوفمبر من العام نفسه، حيث تمّ الاعلان عن اتفاقية دفاعية. وجاء في "مدونة الوقائع" الصادرة عن البيت الأبيض حول حصاد اللقاء بين ترمب وابن سلمان:

وقّع الرئيس ترامب وولي العهد الأمير محمد بن سلمان اتفاقية الدفاع الاستراتيجي الأمريكية السعودية، وهي اتفاقية تاريخية تعزز شراكتنا الدفاعية الممتدة لأكثر من 80 عامًا، وتدعم الردع في منطقة الشرق الأوسط. تُعدّ هذه الاتفاقية مكسبًا لسياسة "أمريكا أولًا"، إذ تُسهّل على شركات الدفاع الأمريكية العمل في المملكة السعودية، وتضمن تمويلًا جديدًا لتقاسم الأعباء من المملكة لتغطية التكاليف الأمريكية، وتؤكد على أن المملكة تعد الولايات المتحدة شريكها الاستراتيجي الرئيسي[23].

---

[21] Blanchard, Christopher M, Possible U.S.-Saudi Agreements and Normalization with Israel: Considerations for Congress, Congress.gov, 27 August, 2024; https://www.congress.gov/crs-product/R48162

[22] Saudi Arabia abandons pursuit of US defence treaty over Israel stalemate, Reuters, November 29, 2024; https://www.reuters.com/world/saudi-arabia-abandons-pursuit-us-defence-treaty-over-israel-stalemate-2024-11-29

[23] Fact Sheet: President Donald J. Trump Solidifies Economic and Defense Partnership with the Kingdom of Saudi Arabia, The White House, 18 November, 2025; https://shorturl.at/UUmVl

كانت الاتفاقية الدفاعية، من بين أمور أخرى مثل شراء مقاتلات اف 35 وبرنامج نووي مدني، تندرج في إطار صفقة شاملة ترتبط بترتيبات أمنية وإقليمية وتمهّد لتوسعة "اتفاقات ابراهيم"[24].

مفاعيل هذا الغطاء على دور الوساطة

ـ إيجابيات مأمولة:

أ ـ ضمانة أمنية أميركية تعزز ثقة النظام بقدرته على المغامرة الدبلوماسية دون خوف من تهديدات خارجية كبرى.

ب ـ الوصول إلى تكنولوجيا عسكرية متقدمة يجعل السعودية لاعبًا أمنيًا لا يمكن تجاهله في ترتيبات الإقليم.

ج ـ مقايضة سياسية: تستطيع الرياض أن تروّج لنفسها لدى واشنطن كوسيط ضروري مع طهران، وسوريا الجديدة، ولبنان، والسودان، مقابل تعزيز مكانتها كشريك أمني أول في الخليج.

لكن في المقابل:

ـ يعرّضها ذلك لتهمة الارتهان للأجندة الأميركية ـ الإسرائيلية، ما يضعف مصداقيتها كوسيط في ملفات حساسة مثل غزة وإيران وسوريا ولبنان[25].

ـ يفتح الباب للتنافس مع قوى أخرى (الصين، قطر، تركيا) تقدّم نفسها كوسطاء "أقل انحيازًا" من الرياض.

على أية حال، فإن تردد ابن سلمان في المضي وراء التطبيع مع الكيان الاسرائيلي لا يرجع الى الموقف الشعبي بالضرورة، ولكن بفعل:

---

[24] Israel lobbying US to condition sale of F-35 jets to Saudi Arabia on diplomatic normalization, New York Post, November 15, 2025; https://shorturl.at/1DUt1

[25] Normalization and Displacement: Saudi Arabia and Trump's Gaza Proposal, The Arab Center, Washington, DC, February 20th, 2025; https://arabcenterdc.org/resource/normalization-and-displacement-saudi-arabia-and-trumps-gaza-proposal

1 ـ التعنت الاسرائيلي حيال:

ـ تسليح السعودية بطائرات اف 35 والبرنامج النووي المدني.

ـ رفض تقديم أي وعد، ولو رمزيًا، بتسهيل إقامة دولة فلسطينية في المستقبل.

2 ـ وعود أميركية فارغة حيال:

ـ صفقة طائرات اف 35 التي بقيت مجرد وعد رمزي.

ـ برنامج نووي من دون خارطة طريق.

ـ اتفاقية دفاعية لا تحمل صفة الزامية كما في اتفاقيات سابقة مع اليابان وكوريا الجنوبية واليابان وسنغافورة والفلبين..

هناك كتاب ومحلّلون تحدثوا صراحةً عن فكرة أنّ السعودية قد لا تُكمل التطبيع مع إسرائيل ما لم تحصل على "مكاسب استراتيجية جوهرية" أولاً، بما في ذلك اتفاقية دفاع أمريكية قوية، أسلحة متقدمة، ودعم لبرنامج نووي مدني، بالإضافة إلى ضمانات أو تسهيلات بشأن إقامة دولة فلسطينية في المستقبل.

هذا الرأي ليس شعبويًا، بل ظهر في تحليلات سياسية موثوقة تناولت مسار المفاوضات السعودية ـ الأمريكية ـ الإسرائيلية:

تحليلات في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى تُظهر بوضوح أن السعودية لم تكن تطلب من واشنطن فقط تطبيعًا مع إسرائيل، بل أيضًا ضمانات أمنية وحصولاً على أسلحة متقدمة ودعم برنامج نووي مدني كأساس لأي اتفاق مستقبلي، وهو ما يربط عمليًا تطبيع الرياض ليس فقط بالقضية الفلسطينية بل أيضاً بمكاسب استراتيجية ملموسة[26].

من جهة ثانية، أسهبت صحف عالمية في الحديث عن إن جزءًا من فلسفة الرياض هو الحصول على برنامج نووي مدني ودعم واشنطن في ذلك،

---

[26] غرانت رومللي، مفاوضات التطبيع مع إسرائيل والعلاقة الدفاعية الأمريكية السعودية، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 25 سبتمبر 2023، https://shorturl.at/9CrXt

بالإضافة إلى ضمانات أمنية موسّعة مقابل التطبيع. بعض هذه المطالب اعتُبرت من قبل مصادر إسرائيلية وأميركية "ثمنًا باهظًا" لاتفاق تطبيع[27].

المفاوضات النووية – الدفاعية والربط مع التطبيع

حتى قبل زيارة ترامب الى الرياض في مايو 2025، كان هناك ربط في المحادثات بين التعاون النووي المدني، والاتفاق الدفاعي، وبين الحوار حول تطبيع العلاقات مع الكيان الاسرائيلي، رغم أن بعض المصادر أشار مؤخرًا إلى تخفيف الربط بين النووي المدني والتطبيع، وهذا بحد ذاته يُظهر أن السعودية كانت ترى هذه الملفات كحزم مترابطة[28].

تحليلات أخرى تكرر الفكرة بأن السعودية كانت تضغط للحصول على "برنامج نووي مدني" ودعم لتحديث قدراتها العسكرية بشكل شامل مقابل أي خطوة تطبيعية، ما يعكس قراءة استراتيجية مفادها أن الرياض تسعى أولاً إلى تعزيز وضعها الأمني قبل الدخول في ترتيبات سياسية خطيرة مثل التطبيع العلني[29].

القراءة الاستراتيجية السعودية وفق هذه التحليلات هي أن:

ـ السعودية لا تريد الدخول في تطبيع سياسي مع "إسرائيل" بدون ضمانات أمنية كافية تحميها استفادةً من الحرب والصراع الإقليمي.

ـ الحصول على أسلحة متطورة وضمانات دفاعية يجعل الرياض في موقف قوة، لا مجرد اتفاق سياسي خالص.

ـ البرنامج النووي المدني يُنظر إليه كأحد عناصر تعزيز السيادة التكنولوجية والأمن الاستراتيجي.

---

[27] النموذج الكوري والبرنامج النووي.. هكذا تمضي خطة التطبيع بين السعودية وإسرائيل، الاستقلال، الرابط: https://www.alestiklal.net/ar/article/dep-news-1692208498

[28] رويترز: التعاون النووي الأميركي السعودي لم يعد مرتبطا بالتطبيع مع إسرائيل، الجزيرة. نت، 8 مايو 2025، الرابط: https://shorturl.at/3Z0Pq

[29] سايمون هندرسون, ديفيد شينكر، "مطالب" السعودية النووية: ماذا تريد، وما الذي قد تحصل عليه؟، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 15 أغسطس، 2023، الرابط: https://shorturl.at/9r7cX

ـ تقديم تنازلات سياسية كبيرة مثل التطبيع قبل ضمان مكاسب أمنية واقتصادية كبرى قد يُنظر إليه داخليًا كضعف أو تنازل مبكر[30].

في ضوء ما سبق، يبدو الخيار الراجح في خصوص العلاقات السعودية الاسرائيلية هو استمرار التعاون السري بدلًا من السلام العلني.

فرص محمد بن سلمان في لعب دور الوسيط في ملفات محددة

1 ـ المسار الأميركي ـ الإيراني

عناصر القوة:

ـ السعودية اليوم هي الدولة العربية الوحيدة التي تجمع بين:

ـ تحالف استراتيجي مع واشنطن، ومساعٍ لمعاهدة دفاعية.

ـ علاقات دبلوماسية وأمنية متجددة مع طهران بعد اتفاق بكين.

ـ ارتباط الاستقرار في الخليج وأسعار النفط بأمن السعودية يجعلها طرفًا لا يمكن تجاوزُه في أي تفاوض أميركي ـ إيراني حول البرنامج النووي أو أمن الملاحة والطاقة. وقد أثبتت تجربة 2015، حين أبرمت إدارة أوباما اتفاقًا نوويًا مع ايران من دون علم السعودية أن بإمكان الأخيرة أن تلعب دورًا حيويًا في دعم أو تعطيل أي اتفاق بين أمريكا وايران.

القيود:

الدور الوسيط الأساسي في اتفاق 2023 كان للصين، ما يعني أن بكين تملك اليوم أوراق "الوساطة الكبرى" بين الرياض وطهران، وربما بين طهران وواشنطن مستقبلاً، مع رغبة صينية في لعب دور الوسيط العالمي[31].

---

[30] غرانت روملي، مفاوضات التطبيع مع إسرائيل والعلاقة الدفاعية الأمريكية السعودية، مصدر سابق.

[31] Saudi-Iran Deal: A Test Case of China's Role as an International Mediator, The Georgetown Journal of International Affairs (GJIA), June 23, 2023; https://shorturl.at/5845M

أي اتفاق دفاعي سعودي - أميركي متقدّم، أو تطبيع مع إسرائيل، سيُضعف ثقة طهران في حياد الرياض، ويدفعها إلى تفضيل قنوات أخرى (مسقط، الدوحة، بغداد). وكان قائد الثورة الاسلامية السيد الخامنئي قد نفى وجود وساطة من أي جهة بين ايران وامريكا فيما نفت الخارجية الايرانية أن تكون ايران طلبت من السعودية التوسّط لدى امريكا من أجل تسهيل المفاوضات[32].

خلاصة الفرصة: يمكن لمحمد بن سلمان أن يقدّم السعودية كـ"قناة خلفية" مساعدة لتخفيف التوتر الأميركي - الإيراني، وليس كوسيط رسمي رئيسي؛ أي دور أقرب إلى الميسِّر لا الوسيط المحايد.

نماذج اختبار الوساطة

أ - سوريا ولبنان: من إعادة التأهيل إلى هندسة التوازنات

في سوريا: مع سقوط الأسد، برزت السعودية بوصفها "اللاعب العربي الأول" في رعاية عودة سوريا للنظام الرسمي العربي، واستضافة مسؤولين سوريين جدد، وربط إعادة الإعمار بضبط النفوذ الإيراني، ومكافحة الكبتاغون[33].

أعطاها ذلك الدور موقعًا ممتازًا لتكون ضامِنًا إقليميًا للتفاهم بين القوى السورية المتنازعة، ووسيطًا بين "سوريا الجديدة" والدول الغربية (وهذا ما يفعله ابن سلمان في الوقت الراهن لا سيما في الوساطة بين ترمب واحمد الشرع)، لكنها تدخل هنا كطرفٍ يملك أجندة واضحة (إضعاف المحور الإيراني - التركي - القطري لمصلحة محور عربي جديد تقوده هي بصورة مباشرة).

في لبنان: السعودية تضغط اليوم في اتجاه إعادة التوازن السياسي بعد الحرب مع إسرائيل، عبر دعم الرئيس جوزيف عون، والمطالبة بخطة لنزع سلاح

---

[32] من العداء إلى الوساطة مع أميركا.. علاقات السعودية وإيران إلى أين؟، الاستقلال، 11 ديسمبر 2025، الرابط: https://shorturl.at/BXsHq

[33] How the easing of sanctions is aiding Syria's path back into the Arab fold, Arab News, 9 June, 2025; https://www.arabnews.com/node/2603968/amp

حزب الله تدريجيًا[34]. علاوة على ذلك، تتمسك السعودية بربط إعادة الانخراط الاقتصادي بتحقيق شروطها المتطابقة مع الشروط الاميركية والاسرائيلية، ولا سيما المتعلقة بنزع سلاح المقاومة وتقليص نفوذ حزب الله في الدولة عن طريق اغلاق مؤسساته المدنية (المالية والتربوية والثقافية).

هذا يمنحها قوة تأثير هائلة، لكنها تجعلها أقرب إلى "راعٍ لمعسكر" داخل لبنان، لا وسيطًا فوق ـ فئوي بين الأطراف كافة.

خلاصة الفرصة:

في سوريا ولبنان، مصلحة السعودية في إعادة تشكيل البيئة الإقليمية لمصلحتها تجعل دورها الوسيط منحازًا بنيويًا، لكنها تستطيع أن تلعب دور "الضامن" لاتفاقات ترعاها أطراف أخرى (الأمم المتحدة، فرنسا، قطر، مصر..) إذا ارتضت أن تشارك النفوذ.

ب ـ السودان: اختبار بين النفوذ والحياد

عناصر القوة:

ـ استضافة منصة جدة، والانخراط في "الرباعية" الإقليمية، والقدرة على توفير حوافز مالية للأطراف السودانية، تجعل السعودية لاعبًا مركزيًا في أي وقف لإطلاق النار أو ترتيبات انتقالية[35].

[34] Lebanon's parliament elects army commander Joseph Aoun as president, ending a 2-year deadlock, AP, op.cit.

[35] The Failure of the Jeddah and IGAD Mediation Efforts for Sudan, Arab Center Washington DC, November 4, 2025; https://arabcenterdc.org/resource/the-failure-of-the-jeddah-and-igad-mediation-efforts-for-sudan

ـ دعم ترمب الأخير لفكرة إعطاء أولوية للحل في السودان، بناءً على طلب محمد بن سلمان، يضفي غطاءً أميركيًا على قيادة سعودية محتملة لمسار جديد[36].

القيود:

ـ تشابك المصالح الإقليمية (الدور الإماراتي، المصري، والروسي) يحدّ من قدرة السعودية على لعب دور مستقل، ويعرّضها لاتهامات بالتواطؤ أو الانحياز[37].

ـ تعثّر منصة جدة سابقًا يقوّض الثقة في جدواها ما لم تتغيّر شروط التفاوض.

خلاصة الفرصة:

ـ يمكن لابن سلمان أن يحوّل السودان إلى نموذج لـ"وساطة سعودية ـ أميركية" ناجحة، إذا استطاع تحييد تناقضات الحلفاء (خصوصًا الإمارات)، والقبول بدور أكبر للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في تقاسم عبء الوساطة.

ج ـ اليمن: وساطة مرتبِكة في صراع طويل

تمتلك السعودية مفاتيح أساسية لإنهاء الحرب: السيطرة على المجال الجوي والبحري، النفوذ على المجلس الرئاسي والتحالف، القدرة على تقديم حوافز اقتصادية ضخمة في إطار إعادة الإعمار، وقربها من واشنطن ولندن[38].

لكنها في الوقت نفسه هي طرف رئيس في النزاع، ومسؤولة عن جزء كبير من الدمار، ما يجعل قبول حكومة صنعاء لها كوسيط أمرًا إشكاليًا، وإن قبلوا بها كطرف تفاوضي.

---

[36] Trump says he'll push for peace in Sudan after Saudi crown prince urged greater US involvement, AP, November 19, 2025; https://shorturl.at/57GzP

[37] Sudan: The UAE's shady role and Western nations' 'culpable indifference', Le Monde, November 3, 2025; https://shorturl.at/nYPzg

[38] The Elephant in the Room: How Saudi Arabia's Multiple Roles in Yemen Influence Mediation Efforts, XCEPT, op.cit.

خلاصة الفرصة:

الأرجح أن تتخذ السعودية دور "الطرف ـ الضامن" في اتفاق أممي أو إقليمي ترعاه سلطنة عُمان أو الأمم المتحدة؛ أي أنّ قدرتها على لعب دور الوسيط الخالص تبقى محدودة بفعل سجلّها العسكري في البلاد.

المعوّقات البنيوية والذاتية أمام ترسيخ مكانة السعودية كوسيط

رغم الفرص المتاحة، تواجه طموحات الرياض عقبات جوهرية قد تحد من فعاليتها.

1 ـ فجوة المصداقية

حرب اليمن: ألحقت الحرب التي تقودها السعودية أضرارًا بالغة بسمعتها كقوة سلام، خاصة مع الصور المروعة للضحايا المدنيين.

ـ مقتل جمال خاشقجي: هذا الحدث لم يضر فقط بصورة محمد بن سلمان الشخصية، بل بصورة السعودية كدولة تنتهك القانون الدولي. من الصعب أن تكون وسيطًا نزيهًا وأنت متهم بانتهاك حقوق الإنسان بهذه الصورة الفظة. فسجل حقوق الانسان يمثل أحد أبرز المعوقات أمام أي دور وساطوي يمكن لابن سلمان شخصيًا أن يقوم به. فقضية خاشقجي، وحملات الاعتقال الواسعة للمعارضين، وأحكام الإعدام على خلفيات سياسية، ما زالت حاضرة بقوة في الخطاب الإعلامي والحقوقي الغربي، وتستخدم لتقييد أي محاولة لتسويق محمد بن سلمان كـ"رجل سلام" أو وسيط موثوق.

هذه الصورة لا تُسقط القدرة على الوساطة (فالولايات المتحدة نفسها وسيط منحاز في قضايا كثيرة)، لكنها تضع سقفًا أخلاقيًا وسياسيًا للدور السعودي في عيون جزء واسع من الرأي العام العالمي والنخب الليبرالية.

2 ـ المنافسات الإقليمية العميقة:

إيران: العداء التاريخي بين الرياض وطهران يجعل من الصعب بناء ثقة حقيقية. أي وساطة، خاصة في ملفات مثل العراق أو لبنان، ستُنظر إليها على أنها محاولة لخدمة المصالح السعودية على حساب المصالح الإيرانية.

تركيا وقطر: العلاقات المتوترة مع هذين اللاعبين الإقليميين النشطين تخلق تحديًا جدّيًا. كلاهما يسعى لزيادة نفوذه في المنطقة، وقد يعارضان المبادرات السعودية التي يريانها محاولة للهيمنة.

وعلى نحو الاجمال، تعد الإمارات وقطر وتركيا ومصر منافسين جدّيين للسعودية على أدوار الوساطة والنفوذ في ملفات متعددة، من سورية ولبنان وفلسطين إلى ليبيا وعموم القرن الإفريقي.

الصين باتت وسيطًا صاعدًا بعد اتفاق بكين، فيما تحافظ سلطنة عُمان وقطر على صورة "الوسيط النظيف" في ملفات حساسة (إيران، طالبان، حماس..).

3 ـ الشكوك العربية: العديد من الدول العربية، خاصة الصغيرة منها، تنظر بحذر إلى الطموح السعودي. الخوف من "الهيمنة السعودية" يجعلها تتردد في الانخراط الكامل في المشاريع التي تقودها الرياض، وتفضل الحفاظ على علاقات متوازنة مع قوى إقليمية أخرى.

فثمة ازدواجية أدوار في ساحات النزاع تجعل السعودية فاقدة لصدقية الدور ونزاهته، وكما أوضحت دراسات عن اليمن والسودان، تعدّد أدوار السعودية (ممَوّل، متدخل عسكريًا، شريك في تحالفات متضاربة) يضعف صورتها كطرف محايد[39].

4 ـ تقلب السياسة الأمريكية:

الاعتماد على "غطاء ترمب" كان سيفًا ذا حدين. مع وصول إدارة بايدن، التي تركز على حقوق الإنسان وتتخذ موقفًا أكثر حذرًا من السعودية، وجدت

[39] ibid

الرياض نفسها في موقف أكثر صعوبة. هذا التقلب في السياسة الأمريكية يجعل من الخطط طويلة الأمد التي تعتمد على الدعم الأمريكي أمرًا محفوفًا بالمخاطر.

مهما تعاظمت العلاقات مع الصين وروسيا، تبقى المملكة السعودية في حالة ارتهان للمظلّة الأمنية الأميركية: الدفاع الجوي، أنظمة الإنذار المبكر، التسليح المتقدم، التدريب. وعليه، فإن أيّ وساطة في نزاع تمسّ مباشرة المصالح الأميركية أو الإسرائيلية ستُقرأ كجزء من هندسة أميركية، وليس كدور سعودي مستقل، ما يقلّل من فرص قبولها من قوى مثل إيران، أو فصائل المقاومة في فلسطين ولبنان.

5 ـ التناقض بين الرأي العام العربي ومشاريع التطبيع

استطلاعات رأي حديثة داخل السعودية أظهرت تعاطفًا شعبيًا كبيرًا مع المقاومة الفلسطينية ومطالبة بقطع العلاقات مع إسرائيل، وعدم تصديق الرواية الإسرائيلية عن 7 أكتوبر، في مقابل ضغوط أميركية ـ إسرائيلية لتطبيع سعودي ـ إسرائيلي شامل. فقد أدت المراحل الأولى لحرب غزة إلى تحول كبير في مواقف المواطنين في المملكة السعودية. وفي الأشهر التي تلت مباشرةً 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، ارتفعت نسبة السعوديين الذين أعربوا عن رأي إيجابي تجاه حماس ارتفاعًا حادًا مقارنةً باستطلاعات الرأي التي أُجريت في أغسطس 2023. علاوة على ذلك، أشار 95% من السعوديين الذين شملهم الاستطلاع إلى أنهم لا يعتقدون أن حماس قتلت مدنيين في 7 أكتوبر، وأعرب 88% عن موافقتهم الشديدة على الاقتراح القائل بأن "على الدول العربية قطع جميع الاتصالات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية وأي اتصالات أخرى مع إسرائيل فورًا احتجاجًا على عملها العسكري في غزة". واتفقت نسبة مماثلة

(87%) على أن "الأحداث الأخيرة تُظهر أن إسرائيل ضعيفة ومنقسمة داخليًا لدرجة أنه يمكن هزيمتها يومًا ما"[40].

وعليه، فإن أي مسار تطبيع، ولو مغلف بخطاب "الوساطة" و"السلام"، سيقضم من شرعية الدور السعودي كوسيط في عيون جماهير عربية واسعة.

6 ـ شخصنة الدور حول ابن سلمان

كثير من الأدبيات تشير إلى بناء "براند شخصي" لمحمد بن سلمان كأنه الدولة نفسها؛ وهذا يعطيه قدرة حسمٍ عالية، لكنه يربط صورة السعودية ومصداقيتها بشخص واحد، وبنزعاته وقراراته الفردية، بدل مؤسسات مستقرة[41].

سيناريوهات مستقبل الدور السعودي في القضايا الإقليمية والدولية

بناءً على العوامل السابقة، يمكن تصور عدة سيناريوهات لمستقبل الدور السعودي:

السيناريو الأول: الوسيط الإقليمي الناجح (الأكثر تفاؤلاً)

تنجح "رؤية 2030" في خلق اقتصاد قوي ومتنوع، مما يمنح السعودية أدوات مالية ضخمة. تستمر الرياض في بناء جسور الثقة مع إيران وتنجح في لعب دور حاسم في تسوية النزاعات في سوريا واليمن والسودان. تصبح المكانة السعودية لا غنى عنها لأي استقرار إقليمي، مما يجبر الولايات المتحدة والقوى الكبرى على التعامل معها كشريك استراتيجي أساسي، بغض النظر عن من في الحكم.

السيناريو الثاني: ترسّخ السعودية كـ"قوة وسطى وسيطة" (تفاؤل حذر)

شروط هذا السيناريو:

---

[40] Catherine Cleveland, Saudi Public Opinion in a Changing Middle East, Washington Institute for Near East Policy, August, 2025; https://www.washingtoninstitute.org/sites/default/files/pdf/PolicyNote160Cleveland.pdf

[41] Didyk Oksana, Personal Brand and the Role of Mohammed bin Salman in Shaping the Modern Political Landscape of Saudi Arabia, GRANI 27 (4) 2024; 2078-Текст статті-3740-3-10-20241205.pdf

1- إبرام اتفاق دفاعي مع الولايات المتحدة يمنح السعودية ضمانة أمنية، دون ربطه بتطبيعٍ مفرط مع إسرائيل يدمّر ما تبقى من رصيدها الشعبي العربي.

2- تعزيز سياسة "التهدئة" مع إيران، واستثمار اتفاق بكين لتأسيس آلية أمن إقليمي تشارك فيها دول الخليج والعراق ومصر وتركيا، بحيث تلعب السعودية دورًا مركزيًا لا أحاديًا[42].

3- نجاح "الوساطة - الضمانة" السعودية في ساحات محددة: اتفاق يسهم في إنهاء الحرب في السودان، وترتيبات انتقالية في اليمن، وترسيخ تسوية في سوريا ولبنان[43].

في هذا السيناريو تصبح السعودية "الحاضنة الإقليمية" لعدد من التسويات، مستفيدةً من غطاء ترمب لكنها غير منحصرة فيه، ومشاركةً مع قوى أخرى (الصين، أوروبا، الأمم المتحدة).

السيناريو الثالث: "ركيزة أمنية أميركية" أكثر من كونها وسيطًا

إذا طغى منطق الصفقة الدفاعية - التطبيعية مع واشنطن وتل أبيب على منطق الوساطة المتوازنة، فإن السعودية قد تتحوّل إلى:

1 - ركيزة أمنية أميركية في مواجهة إيران، تُمأسِس وجود قواعد وقوات وتعاون استخباري عميق

2 - شريك في "ناتو عربي – إسرائيلي" غير مُعلَن، يركز على إيران وحلفائها.

في هذه الحالة، ستحتفظ الرياض بدورٍ في إدارة النزاعات (من موقع الحليف لأميركا وإسرائيل)، لكنها تفقد مؤهلات الوسيط المقبول من قبل المعسكر الآخر، أيّ أن قدراتها الوسيطية تصبح جزئية ومنحازة.

---

[42] Saudi Arabia's Diplomacy and the Changing World Order, op.cit

[43] Manfred Max Bergman, Saudi Arabia's Niche Diplomacy: A Middle Power's Strategy for Global Influence, MDPI, 10 May 2025; https://www.mdpi.com/2673-4060/6/2/65

السيناريو الرابع: لاعب متعدّد المحاور – بلا حسم

هذا السيناريو يستند إلى استمرار سياسة "التحوّط" الحالية:

ـ تعميق الشراكة مع الصين وروسيا في الاقتصاد والطاقة والسلاح

ـ الإبقاء على المظلّة الأمنية الأميركية

ـ إدارة علاقات مركّبة مع إيران وتركيا وقطر والإمارات ومصر.

فيه تستفيد السعودية من الجميع، لكنها لا تحسم موقعها كوسيط رئيسي في أي ملف؛ ولكن تظل لاعبًا "لا يمكن تجاوزه"، من دون أن يُنظر إليها بوصفها "الوسيط الأول" في المنطقة، بل واحدًا من عدة وسطاء.

السيناريو الخامس: القوة المهيمنة التي تُستنزف (الأكثر تشاؤماً):

تواجه "رؤية 2030" صعوبات اقتصادية، مما يقلل من قدرة السعودية على "شراء" النفوذ. وتتورط الرياض في نزاعات جديدة أو تطيل أمد النزاعات الحالية، مما يستنزف مواردها وعلاقاتها. يؤدي العداء مع إيران إلى مواجهات عسكرية محدودة أو بالوكالة، تدمر الاستقرار اللازم لمشاريعها. في هذا السيناريو، تصبح السعودية قوة "مُستنزفة" غير قادرة على تحقيق طموحاتها.

السيناريو السادس: تراجع الدور بفعل أزمات داخلية أو إقليمية

وهو احتمال لا يمكن استبعاده:

ـ تعثّر رؤية 2030 ماليًا (ديون، تراجع أسعار النفط، فشل بعض المشاريع العملاقة) يحدّ من القدرة على استخدام المال كأداة نفوذ دبلوماسي.

ـ تورّط جديد في حرب أو صدام مباشر (مع اليمن، أو إيران، أو في ساحات أخرى) يعيد السعودية إلى صورة "القوة العسكرية المنفلتة"، ويقوّض سردية الوساطة.

ـ تآكل الشرعية الداخلية أو انفجار توترات اجتماعية ـ اقتصادية قد يدفع حكام السعودية إلى الانكفاء على الداخل بدل التوسّع الخارجي.

في هذا السيناريو تصبح الوساطة ترفًا لا أولوية، ويتراجع وزن السعودية لصالح قوى أخرى (تركيا، إيران، قطر، مصر، أو حتى الصين كوسيط فوق ـ إقليمي).

السيناريو السابع: المُثبّت الواقعي (الأكثر احتمالاً):

وهو سيناريو وسط. تدرك الرياض حدود قوتها وتكبح جماح طموحاتها التوسعية. تركز على مصالحها الحيوية المباشرة: أمن الخليج، استقرار اليمن، وضمان تدفق النفط والاستثمارات. تلعب دورًا بناءً في الوساطات ولكنها تتجنب المخاطرة الكبيرة. تصبح السعودية لاعبًا أساسيًا في "شرق أوسط متعدد الأقطاب"، وليست القوة المهيمنة الوحيدة. تقبل بوجود نفوذ إيراني وتركي محدود، وتعمل على إدارة التنافس بدلاً من محاولة القضاء عليه.

تقييم النتائج

1 ـ فرص محمد بن سلمان حقيقية، لكنها مشروطة

الثقل البنيوي للسعودية (النفط، الجغرافيا، القيادة الدينية، القدرات المالية) يجعلها واحدة من قلائل يمكنهم لعب دور وسيط إقليمي في ملفات متوازية: إيران ـ أميركا، سوريا، لبنان، السودان، اليمن، بل وحتى في نزاعات أوسع في العالم الإسلامي. لكن تحوّل هذه الإمكانات إلى مكانة راسخة يتوقف على قدرتها على ضبط تناقضات موقعها: حليف واشنطن ومنافسها، خصم الأمس وشريك اليوم لإيران، ممول الحرب وراعي السلام.

2 ـ غطاء ترمب سلاح ذو حدين

يوفّر غطاء إدارة ترمب الثانية فرصة تاريخية للسعودية لانتزاع اتفاق دفاعي وما يرتبط به من اعتراف بدورها، لكنه في الوقت نفسه قد يحوّلها إلى ملحقٍ باستراتيجية "السلام بالقوة" الأميركية ـ الإسرائيلية، بما يضعف قدرتها على

أن تُرى كوسيط مستقل، خصوصًا في نظر قوى المقاومة والرأي العام العربي والاسلامي عمومًا.

3 ـ المعادلة الدقيقة: وساطة بلا تبعية، وتحالف بلا ارتهان

المطلوب ـ نظريًا ـ هو معادلة صعبة:

أ ـ تحالف أمني واضح مع واشنطن

ب ـ هامش استقلال في الملفات الإقليمية الحساسة

ج ـ انفتاح حقيقي على طهران ودمشق وبيروت وصنعاء والخرطوم

د ـ تقبّل تقاسم أدوار الوساطة مع قوى إقليمية ودولية أخرى.

من دون هذا التوازن، قد تبقى السعودية في حالة انتقال دائم: أكبر من أن تُستبعد، وأضعف من أن تحتكر دور الوسيط، بين واشنطن وطهران، وبين العواصم العربية المتنازعة.

وفي الأخير، إن محاولة محمد بن سلمان إعادة تشكيل دور السعودية كوسيط إقليمي هي واحدة من أهم التطورات الجيوسياسية في غرب آسيا الحديث. إنها مدفوعة بمزيج فريد من العوامل: الحاجة إلى فك العزلة بعد عقدة مقتل خاشقجي، والطموح الشخصي، والقدرات الاقتصادية المتنامية، والحاجة الماسة للاستقرار الإقليمي.

ومع ذلك، فإن هذا الطموح يصطدم بواقع معقد. فجوة المصداقية التي خلقتها حرب اليمن ومقتل خاشقجي، والمنافسات الإقليمية العميقة، والشكوك العربية، كلها عوامل تحد من فعالية الدبلوماسية السعودية. إن نجاح الرياض في المستقبل لن يعتمد فقط على براعة دبلوماسييها، بل على قدرتها على تحقيق التوازن الدقيق بين القوة والقبول، وبين الهيمنة والشراكة.